



## الهيئة الوطنية لمجابهة انتشار فيروس كورونا

### تقر إجراءات جديدة إضافية

الأربعاء 28 أبريل 2021



أفادت مصالح الاعلام والاتصال برئاسة الحكومة أنّ الهيئة الوطنيّة لمجابهة انتشار فيروس كورونا عقدت اليوم الأربعاء 28 أبريل 2021، بقصر الحكومة بالقصبة، اجتماعها الدّوري بإشراف رئيس الحكومة، هشام مشيشي وبحضور قادة الأسلاك الأمنيّة وأعضاء اللّجنة العلميّة.

وعاد رئيس الحكومة، هشام مشيشي في مستهلّ الاجتماع على الوضع الوبائيّ الذي يشهد نسقا مرتفعا، داعيا إلى ضرورة متابعة وتقييم الإجراءات المتخذة مؤخّرا ومدى فاعليّتها للإبقاء عليها أو تعديلها بغاية خفض نطاق عدوى الفيروس.



وأشار أنّ نسق عمليّات التّلقّيح يعتبر بطيئاً وليس بالمستوى المطلوب مضافاً أنّ هذا التّسق لن يوفّر الوقاية والحماية اللاّزمة للمواطن، حاثّاً أعضاء اللّجنة لإيجاد حلول عمليّة للتّسريع في توفير جرعات إضافيّة من اللّقاحات إضافة إلى مزيد التّدقيق في منظومة ايفاكس للتّسجيل لتلافي الإخلالات التي تحدث بخصوص أولويّة التّلقّيح حسب الفئات العمريّة.

وعقب الاجتماع عقدت ندوة صحفيّة أعلنت خلالها النّاطقة الرّسمية باسم الحكومة، حسناء بن سليمان أنّ اللّجنة الوطنيّة لمجاهة انتشار فيروس كورونا قرّرت مواصلة تطبيق جملة الإجراءات الوقائيّة والبرتوكولات الصحيّة المعتمدة سابقاً وكلّ ما تمّ إقراره سابقاً.

كما تمّ إقرار الإجراءات التّالية التي ستعتمد بداية من يوم 3 ماي إلى يوم 16 ماي ما لم تتمّ مراجعتها على ضوء تطوّر الوضع الوبائيّ:

1 - إقرار الحجر الصّحيّ الإلزامي لمدة 7 أيام للوافدين من الخارج مع إجراء تحليل PCR بين اليوم الخامس والسّابع.

2 - اعداد مشروع قانون للطوارئ الصّحية وعرضه بصورة مستعجلة للمصادقة على مجلس نواب الشّعب.

3 - مواصلة تعليق الدّروس بالنّسبة للتّعليم الابتدائيّ والإعدادي والثّانوي باستثناء الأقسام المعنيّة بالامتحانات الوطنيّة ودعوة الأطراف المعنيّة إلى ملائمة الرّوزنامة المدرسيّة مع مُستوجبات فترة تعليق الدّروس لأسباب صحيّة.

4 - مواصلة التّعليم عن بُعد في مؤسّسات التّعليم العالّي ما عدا المستويات المعنيّة بالمناظرات الوطنيّة والتي يتمّ فيها اعتماد التّعليم الحضوري المندمج وتطبيق التّربّصات الحضوريّة.

5 - منع استعمال الفضاءات الدّاخلية للمقاهي والاقتصار على الفضاءات الخارجيّة (terrace).

6 - دعوة السّادة الولاة لتطبيق الإجراءات الاحترازيّة الإضافيّة بالمناطق ذات الخطورة المرتفعة.



من جهتها، أكدت الناطقة الرسمية باسم وزارة الصحة، نصاف بن عليّة أنّ الوضع الوبائي خطير جدًا وكلّ مؤشرات الحالة الوبائية هي في مستوى إنذار مرتفع جدا على غرار عدد الحالات المسجّلة يوميًا وعدد الحالات التي تمّ إيواؤها في المستشفيات وأقسام الإنعاش وعدد الوفيات المسجّلة يوميًا.

كما عرّجت بن عليّة على مشروع قانون للطوارئ الصحية مُعتبرة أنّه قانون هامّ سيساعد في دعم الإطار القانوني لتطبيق الإجراءات في حالة الطوارئ الصحية خاصّة الإجراءات المتعلقة بالحدّ من التّنقلات والتّنقل بين المدن وغلق بعض المناطق وكلّ الإجراءات الوقائية والرّدعية لمخالفة القرارات المُعلن عنها.

كما دعت نصاف بن عليّة التّونسيين إلى ضرورة الالتزام بالإجراءات التي تمّ إقرارها ومزيد الوعي بخطورة الوضع بالنظر للارتفاع الكبير لنسق تسجيل حالات الوفيات وعدد الأشخاص الذين تتطلّب حالتهم الإيواء بالمستشفيات وتوفير أسرة الإنعاش والوضع العالمي لانتشار الوباء مع تطوّر انتشار السلالات الجديدة المتحوّرة.

وفي هذا السّياق أشارت بن عليّة أنّ إقرار الحجر الصحيّ الإجباري للوافدين من الخارج يأتي تفاديا لدخول وانتشار السلالات الجديدة المتحوّرة في البلاد التّونسية على غرار السلالة البريطانيّة.





